World Health Organization
Organisation mondiale de la Santé

جمعية الصحة العالمية الثامنة والأربعون

البند ٢٢-٢ من جدول الأعمال المؤقت

ج٤٨/٢٤
١٤ آذار/مارس ١٩٩٥
A48/24

# تحديث استراتيجية توفير الصحة للجميع

## تقرير من المدير العام

طلب المجلس التنفيذي في المقرر الاجرائي م ت٩٣(٧) من المدير العام أن يقدم اليه في دورته السادسة والتسعين في أيار/ مايو ١٩٩٥ تقريرا مرحليا عن مسودة استراتيجية محدثة لتوفير الصحة للجميع، مشفوعة باعادة تبيان رسالة المنظمة في ضوء الاستراتيجية الجديدة.

واجتمع "فريق التطوير المعني بسياسة المنظمة ورسالتها"، الذي تم تشكيله عملا بالتوصية ١٧ التي وضعتها مجموعة العمل المعنية باستجابة المنظمة للتغيرات العالمية التابعة للمجلس التنفيذي، في آب/ أغسطس ١٩٩٤. واقترح الفريق وضع سياسة صحية عالمية جديدة، تستنبط من استراتيجية توفير الصحة للجميع وتغطي فترة ٢٥ عاما. وأكد الفريق أن التغييرات التي أدرجت في برنامج العمل العام التاسع ومشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لبت في الواقع العديد من أهداف التوصيات الخاصة بالتغيرات العالمية، لاسيما التوصيات ٢ و٣ و٤. ولتيسير اجراء مناقشة كاملة لهذه المسألة الهامة، تقرر تقديم تقرير مرحلي الى دورة المجلس التنفيذي الخامسة والتسعين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. من هنا اقترح تقرير المدير العام الى المجلس نهجا موحدا في تنفيذ التوصيات ٢ و٣ و٤ يشارك فيه كل من يعنيه وضع السياسة الجديدة وتنفيذها، اضافة الى جدول زمني يسهل عملية التشاور التام. وستتضمن السياسة الصحية العالمية الجديدة المقترحة، والقائمة على المشاورات المزيد من الاجراءات لتجديد فكرة الصحة للجميع، وبالتالي رسالة المنظمة نفسها.

واستعرض المجلس وأقر اقتراح المدير العام بشأن تحديث استراتيجية توفير الصحة للجميع.[١] وقد أوجزت في هذا التقرير تعليقات أعضاء المجلس.

وأوصى المجلس التنفيذي، في القرار م ت٩٥ق٥، بأن تعتمد جمعية الصحة قرارا يعتمد اطار التشاور بشأن السياسة الجديدة المقترحة ومواصفات آلية التشاور لضمان تمثيل السياسة لتوافق الآراء بين الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية وغير الحكومية.

---

١ الوثيقة م ت٩٥/١٩٩٥/سجلات/١، القرار م ت٩٥ق٥ والملحق ٥.

# تنفيذ التوصيات ٢ و٣ و٤ و١٧

١- قام المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ باستعراض المقترحات المتعلقة بتنفيذ التوصيات ٢ و٣ و٤[١] وأقر تحديث استراتيجية توفير الصحة للجميع واعادة تبيان رسالة المنظمة. واعترف المجلس، وهو يفعل ذلك، بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية في العالم التي دفعت الى وضع التوصيات الخاصة بالتغيرات العالمية مازالت تتطور مما يستدعي اجراء مراجعة واسعة النطاق لاستراتيجية توفير الصحة للجميع ووضع سياسة جديدة للصحة، حيث ان اعتماد بضعة مرام لن يكون كافيا. وأيد، في المقرر الاجرائي م ت٩٣(٧)، الخطوات التي اتخذها المدير العام في وضع غايات محددة ومرامي عملية، وخصوصا عن طريق برنامج العمل العام التاسع وتعزيز وضع ميزانية البرنامج. وطلب المجلس الى المدير العام أيضا تقديم تقرير مرحلي اليه في دورته السادسة والتسعين في أيار/ مايو ١٩٩٥ عن مسودة الاستراتيجية المحدثة لتوفير الصحة للجميع، مشفوعا باعادة تبيان لرسالة المنظمة في ضوء الاستراتيجية الجديدة.

٢- وتم تشكيل فريق التطوير المعني بسياسة المنظمة ورسالتها عملا بالتوصية ١٧.٢[٢] واجتمع هذا الفريق في آب/ أغسطس ١٩٩٤، وبعد النظر في قرارات المجلس التنفيذي، اقترح وضع سياسة صحية عالمية جديدة، تغطي فترة ٢٥ عاما. والهدف من هذه السياسة تعزيز أهداف استراتيجية توفير الصحة للجميع وتنقيح وتحديث العناصر التي عفا عليها الزمن باجراء تقييم للوضع العالمي.

٣- وأعرب فريق التطوير عن قلقه البالغ ازاء الآثار الصحية المترتبة على التغيرات الجذرية الراهنة في العالم. واذا كانت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية والديمغرافية والاجتماعية قد بدأت فعلا في الثمانينات فانها تسارعت في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة مباشرة. ومن نتائج ذلك أن المكاسب الصحية الكبرى التي تحققت خلال السنوات التي أعقبت اعتماد استراتيجية توفير الصحة للجميع أخذت تتقوض أركانها بسرعة الآن. ولئن ظلت أهداف توفير الصحة للجميع سليمة وصالحة فان المسألة الآن هي كيفية بلوغ هذه الأهداف في وجه التحديات القائمة مثل الفقر المتفاقم. ويقتضي الأمر تجديد السياسات العالمية والوطنية لتوفير الصحة للجميع، مع مراعاة الحقائق والاتجاهات الراهنة، لتعديل استراتيجيات التنفيذ في ضوء الخبرات الماضية والعقبات الحالية وحفز الالتزام السياسي المتجدد واقامة شراكات جديدة عبر القطاعات وتزويد القطاع الصحي بالموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته.

٤- وعليه فان الاستجابة للتوصيات ٢ و٣ و٤ التي وضعتها مجموعة العمل المعنية باستجابة المنظمة للتغيرات العالمية ذات ثلاثة أوجه، يتم تنفيذها على مراحل وعلى مدى فترة من الزمن:

- أولا، برنامج العمل العام التاسع، كما تم اعتماده بموجب القرار ج ص ع٤٧-٤، الذي يتناول معظم عناصر التوصية ٢، بما في ذلك تحليل وتحديد الغايات المحددة والمرامي العملية لعام ٢٠٠٠، وذلك من خلال استخدام مؤشرات دقيقة، وستعمد ميزانيات البرنامج الثلاث المتعاقبة لتنفيذ برنامج العمل العام التاسع للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ الى تحديث هذه المرامي على نحو منتظم من حيث انطباقها على أعمال المنظمة، وتحديد وتقييم المؤشرات، مما يغطي جزءا كبيرا من التوصية ٣؛

---

١ ٢- تحليل وتحديد الغايات المحددة والمرامي العملية لعام ٢٠٠٠، وذلك من خلال استخدام مؤشرات دقيقة وتعبئة الموارد المناسبة لضمان بلوغ تلك الغايات والمرامي. ويتعين بالتالي على المنظمة أن تستخدم الموارد والخبرات المتوفرة في الأقاليم والبلدان على أكمل وجه.

٣- اقتراح استراتيجيات وخطط بديلة، في حالة عدم تحقيق المرامي المنشودة بحلول عام ٢٠٠٠، لتكثيف البرامج الصحية وتخصيص الموارد اللازمة من الميزانية لبلوغ الحد الأدنى من الأهداف والغايات والمرامي بحلول عام ٢٠٠٥ أو ٢٠١٠ أو تاريخ آخر حسبما يكون ذلك مناسبا.

٤- دراسة امكانية تنظيم حلقات عملية دولية أو غيرها من المحافل للتوصل الى توافق في الآراء بشأن أية تعديلات أو توجهات جديدة في استراتيجية توفير الصحة للجميع، والتشديد على النهوض بالصحة والوقاية من المرض وآثارها في اطالة فترة العمر أو السنوات الخالية من العجز منها (عن طريق المسؤولية الفردية والمجتمعية مثلا).

٢ ١٧- ينظر في انشاء فريق لوضع السياسات بالاستفادة من الموظفين الحاليين لتوجيه الرؤية البعيدة المدى واتجاهات السياسة وأولويات البرامج نحو القطاع الصحي والمنظمة.

- ثانيا، مشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وهي أولى ميزانيات تنفيذ برنامج العمل العام التاسع، وهو يوفق بين مجموعات من الأنشطة وبين الموارد المتوقعة، ويصف الأنشطة الرامية الى تنفيذ مرامي برنامج العمل العام التاسع بالتركيز على حل أهم المشاكل الصحية، وبالتالي يبلور رسالة المنظمة، وستسعى ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ الى تحقيق هذه الأهداف نفسها؛

- ثالثا، السياسة الصحية العالمية الجديدة المقترحة وهي تفضي الى تحديث استراتيجية توفير الصحة للجميع التي وضعتها المنظمة ودولها الأعضاء، وستوفر التوجيه والدلائل البعيدة المدى اللازمة للتخطيط الصحي وتتناول العناصر المتبقية من التوصية ٣، هذا وقد بدأ فريق التطوير المعني بسياسة المنظمة ورسالتها عملية وضع السياسة الجديدة، وذلك استجابة للتوصية ٤.

٥- ولتحديث واعادة توجيه استراتيجية توفير الصحة للجميع ارتأى فريق التطوير ضرورة اجراء عملية مشاورات دقيقة، بمشاركة الدول الأعضاء التامة وغيرها من شركاء المنظمة في مجال التنمية الصحية. ويتطلب وضع سياسة جديدة مراعاة التغيرات الحاصلة في البلدان واحتياجاتها، وبالتالي رسم خطط عمل جديدة على المستوى القطري. واقترح فريق التطوير أيضا اقرار السياسة الجديدة والبدء بتنفيذها في مناسبة خاصة لهذا الغرض في عام ١٩٩٧، تنتهي الى اعتماد ميثاق يعتبر تعهدا بتوفر النية السياسية لدى جميع الدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ السياسة الجديدة. وينبغي أن يشكل التعريف الأدق لرسالة المنظمة، المستخلص من هذه السياسة، جزءا لا يتجزأ منها.[١] وسعيا وراء وضع سياسة تقوم على توافق الآراء في فترة وجيزة كهذه تم رسم مخطط[٢] للمساعدة في عملية التشاور. ولا يعتبر المخطط المقترح نموذجا صارما يتوقع من كل مشارك في المشاورات التقيد به على نحو آلي، بل مجرد وسيلة حفز وتوجيه لهذه العملية. وسيتم اطلاع موظفي المنظمة على جميع المستويات على هذا الموضوع ليكونوا متأهبين لتوفير الدعم التقني واللوجستي للمشاركين في عملية المشاورات.

٦- ورأى المجلس التنفيذي، في دورته الخامسة والتسعين، أن القضايا المبينة (مثل الفجوة في التنمية الصحية، والفقر، والأزمات الصحية الناشئة) حاسمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وأشير الى تدني الأوضاع كما يتضح من القياس بعدة مؤشرات صحية شديدة الحساسية مثل معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وكما جاء في التقرير الثالث عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. ٣ فان هناك تزايدا في التفاوتات في مستويات التنمية الصحية، سواء بين البلدان أو داخل البلدان نفسها. ولا يمكن أخذ المتوسطات الاقليمية كأساس لاتخاذ القرارات نظرا لأنها كثيرا ما تحجب أمورا كالفقر والتهميش والاستبعاد. ومن حيث توجد دون شك علاقة سببية بين الصحة والتنمية، فان هذه العلاقة ليست خطية وانما طباقية، ومتعددة الأوجه وشديدة التعقيد. وعلاوة على ذلك، فان أساليب تحقيق مكاسب صحية حيثما تشح الموارد جديرة بالمزيد من الاهتمام، اذ تبين أنه يمكن تحسين الوضع الصحي للسكان في بعض المناطق رغم شدة فقرها.

٧- واعتبر النهج الموصوف في تقرير المدير العام الى المجلس[٢] نهجا مناسبا واستجابة استراتيجية للوضع العالمي المتغير، وكذلك تعبيرا عن القيم الهامة للمساواة والتضامن في الصحة العامة الحديثة. ورئي أن تحليل الوضع، ووصف العقبات، والاتجاهات المقترحة وجوانب التشديد العامة التي تضمنها المخطط، صحيحة عموما؛ وكان هناك ترحيب خاص بالأهمية التي أعطيت لتدابير التخفيف من الفقر وللقضايا الأخلاقية. وقد أوضحت التجربة أن العقبات التي تعترض سبيل توفير الصحة للجميع لا تكمن في وضع السياسة وانما في تطبيقها، بما في ذلك الجوانب المالية. وتم التشديد على أهمية تأمين موارد بديلة للتنمية الصحية. من هنا اقترح المجلس أن تطلب جمعية الصحة الى المدير العام أن يصوغ السياسة الصحية العالمية الجديدة، على أساس حصيلة عملية التشاور، بحيث توفر توجيها لتحديث الاستراتيجيات والآليات العالمية والاقليمية والوطنية، وخاصة في وضع الصحة في اطار التنمية العامة.

---

١ تجدر الملاحظة أنه لابد بغية اشراك اللجان الاقليمية والتشاور مع الدول الأعضاء ووضع سياسة تقوم على توافق الآراء، من تمديد فترة الجدول الزمني الذي اقترح في المقرر الاجرائي م ت٩٣(٧) لفترة سنة واحدة تقريبا.

٢ الوثيقة م ت٩٥/١٩٩٥/سجلات/١، الملحق ٥.

٣ انظر الوثيقة ج٤٨/٤ والوثيقة ج٤٨/وثيقة معلومات/١.

٨- وأيد المجلس بقوة الاقتراح الذي يقضي باجراء عملية تشاور واسعة ومكثفة على نطاق العالم، على النحو المبين في تقرير المدير العام، من أجل تشجيع قيام حوار عالمي بشأن شراكات جديدة للتنمية الصحية، ورأى أنه يشكل نقطة تحول في الجهود الرامية الى انعاش المنظمة وتنشيطها. لذلك أوصى المجلس بأن تحث جميعة الصحة الدول الأعضاء على الشروع في هذه العملية بغية مواجهة التحديات الصحية الخطيرة للعقود القادمة؛ وتزويد المنظمة بالآراء التوافقية التي تبرز من المشاورات القطرية والاقليمية حول اتجاهات السياسة العامة؛ وتنفيذ السياسة الجديدة على المستوى القطري أو المحلي بعد اعتمادها، وذلك في السياق الاجتماعي والاقتصادي ذي الصلة.

٩- ورحب أعضاء المجلس بالجهود المترابطة والمتقاربة المتصلة باعادة تبيان دور المنظمة ورسالتها، بما في ذلك تجديد التعاون التقني، وكذلك بجهود فرقة العمل المعنية بالصحة والتنمية وباسهام المنظمة في المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والقمة الاجتماعية. وتم التشديد على أهمية وجود تعريف واحد للتعاون التقني للمنظمة بأكملها. ومن شأن عملية التجديد أن تتيح الفرصة للمنظمة لاقامة شراكات جديدة من أجل تنمية صحية منسقة ذات أولويات مرتبة مع الشركاء الحاليين والمحتملين.

١٠- وطلب المجلس ايلاء اهتمام خاص لتيسير عملية التشاور من خلال تأمين عدة أمور منها ادارة العملية على نحو جيد وضمان التشديد على تعبئة القيادات القطرية والمحلية. وشدد الأعضاء على أهمية صياغة المواد التي تعد وأساليب عرضها وتوازنها وطولها؛ ولابد لهذه المواد أن تكون ميسورة الاستخدام وتعبر عن المفاهيم بطريقة تمكن القراء من خارج القطاع الصحي من المشاركة بطريقة مشتركة بين القطاعات بالفعل. وطلب المجلس أيضا اعداد مسرد بالمصطلحات لمساعدة مستخدمي المواد المعدة لعملية التشاور. وينبغي التعبير عن المبادئ التي تتضمنها الوثائق بعبارات تجسد التشديد الحالي على مسائل مثل اللامركزية و"المساءلة" و"الأمن" و"المسؤولية"، نظرا لأن ذلك أمر حاسم بالنسبة لتأمين الالتزام. وينبغي توفير آليات في الدول الأعضاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الشركاء (بما في ذلك استقطاب البرلمانيين والقطاع الخاص) وضمان تبني السياسة الجديدة من قبل المستويات السياسية الرفيعة. ورئي أن وجود قاعدة بيانات قوية ورصد السياسة الجديدة بدقة من العوامل الحاسمة لنجاحها، شأنهما في ذلك شأن اشراك موارد المعرفة وانشاء المزيد منها، من قبيل نظام اللجان الاستشارية العالمية والاقليمية للبحوث الصحية، والمراكز المتعاونة. وهناك شعور بأن لجميع مستويات المنظمة، ولاسيما ممثلي المنظمة، دورا هاما تقوم به في تقديم المساعدة التقنية والمشورة أثناء عملية التشاور.

١١- وهناك شعور قوي لدى المجلس بالأهمية الحاسمة لاشراك واسهام المؤسسات الأخرى المكرسة للتنمية الصحية والاجتماعية، مثل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وغير الحكومية، ولذلك أوصى المجلس بأن تدعو جمعية الصحة مثل هذه المؤسسات الى الاشتراك بهمة في صوغ السياسة الجديدة، وتحديد دورها في الاضطلاع بها وضم جهودها الى الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تنفيذها.

١٢- ورحب المجلس باقتراح عقد مؤتمر عالمي ووضع ميثاق صحي للأمم المتحدة. وأعرب عن ضرورة استمرار مشاركته (على سبيل المثال من خلال عقد حلقة عملية عن السياسة الجديدة في دورة مقبلة). واعتبرت عملية التشاور بمثابة فرصة لتوحيد جهود المجلس وجمعية الصحة والأمانة لتنفيذ مشروع مشترك. وسيتطلب الأمر تنظيم حملة اعلامية دولية.

## مسائل تطرح على جمعية الصحة لايلائها عناية خاصة

١٣- أوصى المجلس التنفيذي في القرار م ت٩٥ق٥ بأن تعتمد جمعية الصحة قرارا يرد نصه في الوثيقة م ت٩٥/١٩٩٥/سجلات/١.

- - -